«طابور خامس» ام امتداد للاحتقان المتصاعد على خلفية تفجيريْ المسجدين؟

اغتيال رجل دين سني موالٍ لدمشق و«حزب الله» في طرابلس

| بيروت - «الراي» |

عاد الوضع في طرابلس شمال لبنان الى واجهة الاحداث الامنية مع عملية اغتيال العضو في «جبهة العمل الاسلامي» الشيخ سعد غية على يد مسلحيْن اطلقا النار عليه في سيارته امام منزله صباح امس.

واتخذ الحادث دلالة خطيرة في ظل استهداف هذا التنظيم السني المرتبط اساساً بالنظام السوري والذي يُدرج الان ضمن ما يسمى «سرايا المقاومة» التابعة لـ «حزب الله»، اذ بدا في الظاهر رسالة دامية الى الفريقين في غمرة «الغليان» الذي تعيشه طرابلس منذ كشف هوية منفذي تفجيريْ المسجديْن اللذين وقعا في 23 اغسطس الماضي وغالبيتهم من «جبل محسن» ذي الغالبية العلوية المؤيدة للنظام السوري وتوقيف بعضهم وتهريب البعض الآخر، علماً ان القضاء ادعى على هؤلاء جميعاً بعدما سبق ان ادعى على النقيب في المخابرات السورية في طرطوس محمد علي في هذا الملف مع كل من الشيخ الموقوف احمد غريب ورئيس «حركة التوحيد الاسلامي» (القريبة من النظام السوري) الشيخ هاشم منقارة الذي تمت تخليته بسند اقامة، قبل ان تتم ملاحقة ابرز فاعليات جبل محسن رئيس «الحزب العربي الديموقراطي» النائب السابق علي عيد، بعدما اعترف سائقه الموقوف احمد علي بانه هو الذي امره بتهريب احمد مرعي الذي ركن السيارة التي انفجرت امام مسجد «التقوى».

على ان بعض المعطيات التي ترددت عقب اغتيال غية، الذي كان قد نجا قبل نحو شهرين من محاولة قتل بعبوة وُضعت تحت سيارته امام منزله، تحدثت عن «طابور خامس» قد يكون وراء الجريمة لاشعال الاشتباكات مجدداً في المدينة، رابطة العملية بملف التداعيات التي اثارتها الملاحقات الامنية والقضائية في ملف تفجيري مسجدي التقوى والسلام.

ولاحظت اوساط مراقبة ان الحادث حصل امس متزامناً مع موعد استدعاء علي عيد الى المثول امام المحقق الاولي رياض ابو غيدا بتهمة تهريب متورطين في تفجيري طرابلس الى سورية. الا ان رئيس «الحزب العربي الديموقراطي» لم يمثل عيد امام التحقيق في الموعد المحدد كما كان متوقعاً حيث قدّمت وكيلته عذراً طبياً، الامر الذي ينتظر ان يرتب اتخاذ خطوة قضائية باصدار مذكرة توقيف غيابية في حقه.

وزاد قتل غية في طرابلس الاجواء المشحونة فيما علم ان القوى العسكرية والامنية اتخذت اجراءات احترازية اضافية تحسبا لتدهور محتمل في المدينة في الساعات المقبلة ولا سيما ان الجريمة وقعت بعد اقل من 48 ساعة من المهرجان «الناري» الذي أقامه «اولياء الدم» وذوو ضحايا تفجيريْ طرابلس في معرض رشيد كرامي الدولي في المدينة وطغى عليه حضور جماعات اسلامية وتخللته مواقف تجاوزت كل السقوف ولوحت بالاسوأ ما لم يتم الاقتصاص من مرتكبي تفجيريْ المسجدين وتوقيف علي عيد وحلّ حزبه، وهو المهرجان الذي أضاف «حماوة» على المشهد الطرابلسي الذي اهتزّ السبت ايضاً مع اعلان رفعت علي عيد «تحليل دم» شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي الامر الذي استدعى بدء اجراءات ملاحقته قضائياً.

واستدعى اغتيال غيّة صدور مواقف منددة، بينها للشيخ هاشم منقارة الذي طالب الدولة اللبنانية بـ «حزم أمرها وكشف الجناة المجرمين وانزال أشد العقوبات بهم وبضرورة وضع وبحد نهائي لهذا الفلتان الأمني الحاصل وغير المسبوق قبل فوات الأوان»، سائلا: «من يوقف حملة الجنون التي تتعرض لها طرابلس؟».

وقال: «الذي يحصل بحق العلماء والشخصيات الاسلامية في الشمال كان كافيا جدا ليزيد المآسي مآسي جديدة والمشروع مشروع واحد يقوم به البعض لالغاء الآخر وهذا العمل الذي شاهدناه اليوم هو على يد مرتزقة لا يملكون حرمة دم أو حرمة دين»، معتبرا أن «العمل اليوم هو نتيجة الخطابات التي خرجت من بعض من يلبسون العمائم ويلبسون الثياب السياسية وخرج منهم خطاب الغائي وهذا مدعاة للعمل الذي تم اليوم».

وكان ملثمان يستقلان دراجة نارية أقدما على اطلاق النار على غية في منطقة البحصة الواقعة بين منطقة السويقة والقبة - طرابلس فأصابوه في رأسه. وقد نقل الى المستشفى في حال حرجة لكنه ما لبث ان فارق الحياة.

ويذكر أن غيّة تعود جذوره الى بلدة تكريت العكارية ويحمل شهادة دكتوراة من أحد المعاهد الدينية في لبنان تناول فيها مدرسة أدب المشايخ ورسالتهم.

سعد غية مضرجاً بدمائه داخل سيارته في طرابلس

«الحلّ إما بعودة «حزب الله» من سورية أو بحكومة غير حزبية»

السنيورة لـ «الراي»: التأثير السعودي في لبنان لا يُقارَن بالوجود العسكري الإيراني

| بروكسيل - من ايليا. ج. مغناير |

أعلن رئيس الوزراء اللبناني السابق رئيس «كتلة المستقبل» النيابية فؤاد السنيورة ان «سلبيتين لا تصنعان ايجابية (حكومة)»، في اشارة الى الصيغة التي يطرحها «حزب الله» وحلفاؤه لحكومة جديدة في لبنان وفق معادلة «6-9-9» التي يحظى فيها كل من فريقي «8 اذار» و«14 اذار» على الثلث المعطل.

وقال السنيورة لـ «الراي» على هامش مشاركته في المؤتمر الذي عقد في مقر البرلمان الاوروبي في بروكسيل تحت عنوانه «الحوار العربي - الاوروبي في القرن الحادي والعشرين: نحو رؤية مشتركة» ان «صيغة 6-9-9 تعني ان نزرع في قلب الحكومة مجالاً للخلافات والصراعات»، لافتاً الى ان «هذه التجربة مررنا بها في حكومتي الثانية وفي حكومة الرئيس سعد الحريري ورأينا النتائج»، مضيفاً: «حتى حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لم تأت إلا بمزيد من الصراعات والتقاتل والتقاصف، ولذا نقول ان المشكلة ليست في الارقام بل في ان هناك فريقاً لبنانياً هو حزب الله يورّط لبنان من خلال إنخراطه عسكرياً في سورية، متنكراً لإعلان بعبدا، الذي كان وافق عليه ثم عاد وقال انه لا يعترف به وانه حبر على ورق».

وحين نقول له: «لكنكم لا تستطيعون إلغاء «حزب الله» ولا يمكنه إلغاءكم، فلماذا لا تجلسون سوياً في الحكومة»؟ يجيب: «لا نريد ان نلغيه. ونحن نقول ان الحل الحقيقي هو بواحد من خيارين: إما ان يعود «حزب الله» من سورية فنجلس سوياً ونتفاهم وان يقر بإعلان بعبدا وليس من مشكلة عندها، وإما ان يتم تشكيل حكومة غير حزبية لا يتمثل فيها اي طرف سياسي، وفي الوقت نفسه تحال جميع القضايا الخلافية المتعلقة بالسلاح والتورط في سورية وبمفهوم «حزب الله» للدولة على هيئة الحوار الوطني».

ونسأله: هل من الواقعية تشكيل حكومة لا يتمثل فيها نصفا لبنان (8 و14 اذار)؟ فيقول: «نحن نتحدث عن حكومة غير حزبية يمكنها ان تهتم بالامور الحياتية والامن، على ان نجلس سوياً نحن و«حزب الله» والافرقاء الآخرون على طاولة الحوار».

وعما اذا كانت السعودية وايران السبب في عدم قيام حكومة في لبنان نتيجة إنعكاس الصراع الخارجي عليه، قال السنيورة «انهم يحاولون دائماً رمي الموضوع على السعودية. المشكلة ان ايران موجودة عسكرياً في لبنان من خلال «حزب الله»، على عكس السعودية التي هي دولة اقليمية كبرى لها تأثير، ولكن هذا لا يُقارَن بالوجود العسكري المادي الايراني الموجود في لبنان».

وسئل عن السبل لتفادي لبنان إرتدادات الحرب السورية، فأجاب: «رفعت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي شعار النأي بالنفس، بمعنى إبعاد لبنان عن تأثيرات العوامل الاقليمية. وعندما بدأت بممارسة هذه السياسة طبّقتها في شكل انتقائي. ثم جرى إقرار إعلان بعبدا، الذي وضع مبادئ لتحييد لبنان عن الصراعات والتجاذبات الاقليمية، لكن حزب الله، الذي تنكر لمقررات طاولة الحوار التي تم التوصل اليها العام 2006 كالمحكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتحديد الحدود مع سورية والسلاح الفلسطيني، عاد وتنكّر لإعلان بعبدا الذي تم التوافق عليه بالاجماع في يونيو 2012 وقال انه لا يساوي حبر الورق الذي كُتب فيه، وتالياً هذا هو الامر الذي نعانيه كي نوقف التأثيرات السلبية للأحداث الجارية في المنطقة على لبنان».

فؤاد السنيورة

اضاف: «مطلبنا ان ننأى حقيقةً بلبنان عن التطورات في المنطقة، والمدخل الى ذلك يكون بخروج حزب الله من سورية وعودته الى لبنان، لأنه بعكس ذلك يؤسس للمزيد من العداوات بين الشعبين اللبناني والسوري والتي يصعب معالجتها في المستقبل، وخصوصاً ان لبنان وسورية بلدان متلاصقان».

وعن مسار الامور في سورية في ضوء المساعي لعقد «جنيف 2-»، اوضح ان «جنيف 2- بني على جنيف 1-، اي على اساس ان يكون هناك مسار واضح يستطيع من خلاله الشعب السوري الوصول الى حل عبر تغيير النظام بحيث تعطى لهذا الشعب الحرية والكرامة اللتان يستحقهما».

وإذ اعتبر ان «الحل العسكري يؤدي الى المزيد من الدمار وقتل الابرياء»، قال: «لا شك في ان هناك حاجة كي يساهم البعض بالوصول الى حل عبر جنيف 2- المقترح، لكن يجب ان يكون ذلك وفق مسار واضح يؤدي في النهاية الى ان لا يكون لرأس النظام السوري مكان في عملية التحول التي تنتهجها الحركة التغييرية في سورية».

ميقاتي يأخذ على المملكة «الشخصنة» و«8 آذار» مرتابة

الحريري «نجم» زيارة سليمان إلى السعودية

| بيروت - «الراي» |

انتظرت القوى السياسية اللبنانية عودة الرئيس ميشال سليمان الى بيروت، امس، بعد محادثات كثيفة مع كبار المسؤولين السعوديين وفي مقدّمهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وولي العهد الامير سلمان بن عبد العزيز، لتبيّن حقيقة ما أفضت اليه الزيارة التي بدا انها حرّكت بقوة مواقف متناقضة توزّعت في اتجاهين، اوّلهما يعبّر عن انتعاش الآمال في تفعيل الدور السعودي حيال الوضع في لبنان بما يساهم بإعادة التوازن الى اللعبة السياسية ويحرّك ملف تشكيل الحكومة الجديدة، وثانيهما يعكس استبعاد تجاوز نتائج الزيارة الاطار المعنوي من حيث دعم الرياض سياسات سليمان واستمرار انكفائها عن الملفات الداخلية اللبنانية.

وقبل توافر المعلومات الدقيقة عن نتائج هذه الزيارة، تركّزت الانطباعات الاولية لدى اوساط قريبة من الرياض في بيروت على نقاط أساسية قالت ان شكليات الزيارة كما مضمونها بدت كافية لتأكيد ما اريد للزيارة ان تطلقه من رسائل. ذلك ان الرسالة الاولى تمثلت في حصول سليمان على ما كان يسعى اليه من الرياض وهو الدعم الواضح لـ «اعلان بعبدا» بالدرجة الاولى ومن ثم انخراط المملكة في برنامج الدعم الذي قررته مجموعة الدعم الدولية للبنان التي اطلقت في نيويورك في سبتمبر الماضي، اذ كان سليمان يدرك تماماً الاهمية الحاسمة للموقف السعودي في تعزيز صدقية هذه المجموعة وحضّ الدول الخليجية على تقديم المساعدات للبنان، لا سيما في ملف اللاجئين السوريين كما في توفير الدعم للجيش اللبناني.

والرسالة الثانية تتمثل في الحرص الذي أبدته المملكة على تأكيد دعمها لموقع سليمان وسياساته في هذه المرحلة بما يعني ضمناً تحصين موقعه في الاشهر المتبقية من ولايته التي تنتهي في 25 مايو المقبل، لتأمين مرحلة انتقالية مستقرة الى ابعد الحدود الممكنة. ولفتت الاوساط في هذا السياق الى ان كل ما اثاره من تشويش بعض خصوم السعودية في لبنان على الزيارة جرى الرد عليه ببضع كلمات حملت دلالة مهمة في المعلومات الرسمية التي وُزعت عن لقاء الملك السعودي والرئيس اللبناني لجهة تناول المحادثات التشديد على انضواء الجميع تحت سقف الثوابت الوطنية وتعزيز الاعتدال وحماية الاستقرار على مشارف الاستحقاق الاساسي الذي يطلّ عليه لبنان. وبدا ذلك كفيلاً في رأي الاوساط بالرد ضمنا على كل ما تردد عن سعي سليمان لدى المملكة الى التمديد لولايته.

اما الرسالة الثالثة، فبرزت عبر الحضور المفاجئ لرئيس الحكومة الاسبق سعد الحريري اللقاء الرسمي في القصر الملكي، ما يعني ان الجانب السعودي أراد ان يطلق موقفاً واضحا حول استمرار المكانة المتقدمة للحريري في الاولويات اللبنانية للرياض وان هذا الموقف قد ينطوي لاحقاً على فصول اخرى مكملة له ربما تبرز في حركة الحريري في الاشهر القليلة المقبلة، علماً ان سليمان عاد وعقد لاحقاً في قصر الضيافة الذي حل فيه لقاء مع الحريري تناول التطورات السياسية والامنية المطروحة في لبنان والمنطقة.

غير ان الاوساط نفسها تحفظت عن اطلاق اي توقعات في شأن الملف الحكومي الذي استبعدت حصول اي تطور فيه من شأنه تحريك الجمود الذي يحكم الازمة. وقالت ان الكباش الاقليمي الراهن آخذ في الاشتداد على مشارف حسم اتجاهات الملفين الكبيرين المتصلين بالمساعي لعقد مؤتمر «جنيف 2-» والمفاوضات النووية بين الغرب وايران، ما يعني ان الدول الاقليمية النافذة ولا سيما ايران والسعودية لن تكون في وارد التخلي اطلاقاً عن أوراقها او تعديلها في الفترة المقبلة قبل اتضاح افق هذين الملفين وهو ما ينعكس على لبنان مزيداً من الجمود السياسي.

وكانت المحادثات السعودية - اللبنانية في الرياض خلصت بحسب بيان صدر عن «القصر» اللبناني الى تشديد سليمان وخادم الحرمين الشريفين على «أهمية الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان وانضواء جميع الأفرقاء تحت الثوابت الوطنية التي تبقي لبنان بمنأى عن تداعيات ما يحصل حوله».

وأشار البيان الى ان اللقاء بين سليمان والملك عبد الله تناول الأوضاع في المنطقة وخصوصاً في سورية والمشاورات الجارية من أجل عقد «جنيف - 2»، ومواقف الأفرقاء الداخليين والمعنيين بالموضوع، «حيث تم التشديد على وجوب إيجاد حل سياسي للوضع ووقف القتل والتدمير». كذلك «تم البحث في موضوع اللاجئين السوريين إلى لبنان والعبء الذي بات يشكله العدد الضخم لهؤلاء اللاجئين، حيث أبدى العاهل السعودي استعداد المملكة للمساعدة وتقديم الدعم للبنان كي يستطيع مواجهة هذه الأعباء في انتظار عودتهم إلى بلادهم».

واضاف: «تطرق اللقاء ايضاً إلى أهمية تعزيز خط الاعتدال في المواقف السياسية وتطبيق إعلان بعبدا الذي قضى بتحييد لبنان عن المحاور والصراعات خصوصاً وأنه يمر بأوقات سياسية واقتصادية دقيقة على أبواب استحقاقات اساسية».

ويُذكر ان سليمان الذي استقبل في مقر اقامته رئيس الحرس الملكي الامير متعب بن عبدالله ووزير الداخلية السعودي الامير محمد بن نايف لبى دعوة الامير سلمان الى عشاء أقامه الاخير تكريما له والوفد المرافق وحضره عدد من الامراء والمسؤولين السعوديين.

وفي موازاة ذلك، لفت تعمُّد رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي توجيه انتقاد مفاجىء للسعودية تزامناً مع زيارة سليمان للرياض والحضور البارز للحريري فيها، اذ أخذ في «جلسة» مع مجموعة من الصحافيين على المملكة ما وصفه بـ «الشخصنة» قائلا: «نحن نقول ان الموضوع لا يحتمل الشخصنة»، متداركاً «لو أخرجتنا المملكة من الباب فيجب ان ندخل من النافذة، اذ لا يحتمل لبنان ان يكون بعيدا من المملكة».

ستوقف إنتاج الأقنعة الواقية مع انتهاء نزع «الكيماوي»

إسرائيل تنتهي من بناء الجدار الحدودي مع سورية

| القدس - «الراي» |

ذكرت القناة الاسرائيلية الثانية أن الجيش الإسرائيلي قد انتهى من استكمال الجزء المتبقي من الجدار الحدودي مع سورية، والذي كانت قد شرعت بإقامته في عام 2012.

وأشارت القناة إلى أن الحكومة الإسرائيلية اهتمت باستكمال بناء الجدار بعد تصاعد حدة الصراع في الأراضي السورية بين نظام الرئيس السوري بشار الأسد والمعارضة لمنع أي تسلل قد يعمل على اختراق المنظومة الأمنية الإسرائيلية، موضحة أن الحدود مع سورية كانت مهملة تماماً في الأعوام الأخيرة الماضية، وأن الجدار القديم كان متهرلاً ومن الممكن أن يهدد الأمن القومي في إسرائيل.

ووفقاً لما جاء على موقع القناة، فإن إسرائيل قامت بتجديد الجدار الذي يمتد طوله لأكثر من 90 كيلومترا والذي يبدأ من منطقة ينابيع في الجنوب حتى منطقة جبل الشيخ شمالاً وعلى ارتفاع يصل إلى 8 أمتار، كما تم وضع كاميرات مراقبة الكترونية وحديثة، إضافة إلى تجديد حقول الألغام على طول حدود الجولان المحتل.

وأوضحت الصحيفة أن تكلفة الجدار الحدودي بلغت أكثر من ربع مليار شيكل، مبينة أنه تم تزويد الجدار بأجهزة كشف إلكترونية متطورة، وعدد كبير من المجسات التي سترسل كما هائلا من المعلومات إلى مقر القيادة والسيطرة المحوسبة، التي ستقوم بدورها وبشكل تلقائي بتصنيف وفرز المعلومات، وتحديد كل إشارة أو حركة خارجة عن المألوف.

كما ستقوم هذه المنظومة بعملها الدقيق بغض النظر عن الحالة الجوية التي قد تسوء جدا في الجولان المحتل، وهو ما سيوفر على الجيش الإسرائيلي نشر عشرات الجنود من سلاح الاستخبارات، وتشغيلهم على أبراج المراقبة البشرية.

ولفتت القناة إلى أن بناء الجدار الحدودي الجديد مع سورية أصبح مصدراً للفخر في قيادة الشمال التابعة للجيش الإسرائيلي وذلك لأنه للمرة الأولى في إسرائيل ينجح الجيش في تلقي أموال تصل إلى ملايين الشواكل حتى قبل البدء بالتهديد الحقيقي.

ورغم نجاح بناء الجدار ودفع أموال طائلة إلا أن أهداف بناء الجدار لم تتحقق والمتمثلة في خشية المنظومة الأمنية في إسرائيل من محاولات تسلل «خلايا إرهابية» إلى المستوطنات الإسرائيلية في الشمال وتدفق أعداد من اللاجئين السوريين نتيجة الصراع الدائر.

من ناحية ثانية، وفي ضوء الاتفاق الذي ينفذ حاليا لتفكيك ترسانة الاسلحة الكيماوية السورية، ينوي وزير جيش الاحتلال موشيه يعالون تقديم توصية الى المجلس الوزاري المصغر للشؤون الامنية بوقف انتاج وتوزيع الاطقم الواقية من الاسلحة الكيماوية على الاسرائيليين بعد الانتهاء من نزع السلاح الكيماوي السوري.

وحسب الصحف العبرية فأنه تم توزيع هذه الاطقم على 60 في المئة فقط من الاسرائيليين، وانه تم تجميد انتاج الاطقم الواقية بشكل شبه كامل، بسبب «صعوبات مالية».

وتعتبر اسرائيل الترسانة الكيماوية السورية بمثابة «التهديد الاكبر في هذا المجال على امنها».

الأمم المتحدة: نقدر الجهود التي تبذلها الكويت لعقد مؤتمر المانحين الثاني

بان كي مون يطالب الدول الأعضاء بتسديد التزاماتها لمساعدة الشعب السوري

نيويورك - كونا - دعا الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون الدول التي لم تف بعد بتعهداتها خلال مؤتمر المانحين لدعم الوضع الانساني في سورية الذي استضافته دولة الكويت في يناير الماضي، الى تسديد حصصها من أجل التوصل الى الدعم المطلوب خلال مؤتمر المانحين الثاني الذي سيعقد في الكويت ايضا في يناير المقبل مشيرا الى ان اعاقة الاستجابة الانسانية تتأتى أيضا من النقص الحاد في التمويل.

ونجحت الكويت في مؤتمر المانحين الاول جمع ما يقارب 1.5 مليار دولار لمساعدة الشعب السوري التزمت هي بـ 300 مليون دولار منها.

وشدد بان على أن الشعب السوري في حاجة ماسة للمساعدة اليوم، مؤكدا أن الوضع في سورية «لا يزال يعتبر أكبر تهديد في العالم للسلام والأمن الدوليين».

واشار الى أن الأمم المتحدة تواصل جهودها على ثلاث جبهات في سورية هي التحقق من تدمير الأسلحة الكيماوية وتوفير المساعدات الانسانية والتوصل الى حل سياسي.

وبين أن البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية تواجه الآن أصعب مرحلة وهي تدمير الأسلحة والمواد الكيماوية بحلول شهر يونيو 2014.

واضاف ان «الوضع الانساني في سورية مقلق ويتدهور بسرعة وبشكل كبير» مؤكدا ان اكثر من نصف سكان البلاد بحاجة الى المساعدة الانسانية.

واعرب عن «القلق البالغ» لان الامم المتحدة لم تتمكن من الوصول الى 2.5 مليون شخص محاصرين في مناطق يصعب الوصول اليها.

وطالب النظام السوري بتخفيف القيود الشديدة التي فرضها على وصول المساعدات الانسانية وتوفير ممر آمن لأفراد الخدمات الطبية وشحنات اللوازم الطبية وعدم اعاقة توصيل المساعدات.

واكد أن السبيل الوحيد لانهاء العنف غير المعقول والمعاناة في سورية هو التوصل الى عملية سياسية شاملة، مشددا على ان المنظمة الدولية تواصل العمل الجاد لعقد مؤتمر «جنيف - 2» قبل نهاية هذا العام.

وقال الناطق باسم الامين العام فرحان حق في تصريح لوكالة «كونا»: «نحن نقدر الجهد الذي تبذله حكومة دولة الكويت ومواصلة جهودها لعقد مؤتمر المانحين والحصول على المزيد من التبرعات لتقديم المساعدات الانسانية في سورية». واعرب حق عن الامل أن «تكون الحكومات سخية في تقديم تعهدات جديدة خلال المؤتمر المقبل وتوفير الأموال التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين السابق 2013».

بالاضافة الى هيئة قضائية لمحاكمة مجرمي الحرب

«الحر» يشترط للمشاركة في «جنيف - 2» تشكيل هيئة انتقالية بصلاحيات كاملة

بيروت - ا ف ب - اشترط الجيش السوري الحر للمشاركة في مؤتمر «جنيف - 2» المزمع عقده لحل الازمة السورية، تشكيل هيئة انتقالية بصلاحيات كاملة ومحاكمة «مرتكبي الجرائم بحق الشعب السوري».

وقال مجلس القيادة العسكرية العليا لهيئة الاركان في الجيش السوري الحر في بيان ان «ما هو مطروح لمؤتمر جنيف - 2 الى الآن يفتقر للرؤية الواضحة، وللآليات المناسبة، ولكل ما يوحي بامكانية التوصل الى نتائج ملموسة»، الا ان المجلس اعلن ترحيبه «بأي حل سياسي يستند الى توفير البيئة والمناخ المناسبين لنجاحه»، محددا سلسلة من الخطوات الواجبة لذلك، ابرزها «الاعلان بشكل واضح وصريح ان هدف المؤتمر هو تشكيل حكومة وطنية انتقالية كاملة الصلاحيات» على كل أجهزة الدولة بما فيها الجيش.

وطالب الجيش الحر بـ «الاعلان عن وقف العمل بالدستور الحالي»، وتوافر «موافقة اولية على تنحي (الرئيس بشار) الاسد عن السلطة».

ودعا الجيش الحر الى «وضع جدول زمني ومحدد» لمراحل التفاوض تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة.

كما دعت القيادة العسكرية الى ان تنبثق عن المؤتمر «هيئة قضائية مستقلة مهمتها تقديم مرتكبي الجرائم بحق الشعب السوري الى محاكمات تتوافر فيها معايير المحاكمة العادلة»، واطلاق سراح المعتقلين في السجون.

كما طالبت بوقف «آلة القتل وقصف النظام للمدن السورية»، وفتح ممرات انسانية الى المناطق المحاصرة، و«خروج مقاتلي حزب الله اللبناني والجماعات العراقية والإيرانية من الاراضي السورية».

وشدد الجيش الحر على ان تمثل المعارضة «بوفد واحد يضم اعضاء من الائتلاف واعضاء من مجلس القيادة العسكرية العليا».